من علم النحو إلى علم أصول النحو

مقدمةَ بحثٍ في المناويل المعرفية في الفكر العربي الإسلامي

From NAHW to OUSSOUL ANNAHW, an introduction to arabic grammar paradigm.

د. محفوظ غزال/Mahfoudh GHAZAL

الدكتوراه، المعهد العالي للعلوم الإنسانية مدنين تونس.

ommi5520002000@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:2020/06/04 تاريخ القبول: 2020/06/16 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص هذا العمل كالمقدمة لمشروع يتعلق بالبحث في المناويل المعرفية التي حكمت جزءا من الدراسات اللغوية ونعني بها تخصيصا الدراسات النحوية ذلك أن النحو العربي وإن كانت نشأته قد ارتبطت عند أغلب الدارسين بالخوف من ظاهرة اللحن فإن تطور الدرس النحوي ومروره من التقعيد إلى البحث في العلل بمعناها الأصولي في علم أصول النحو قد مثل تطورا للعقل العربي في سياق معرفي مهم من تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ومن تاريخ الحضارة الإنسانية عموما. ومن هذا المنطلق فإن هذا العمل مقدمة لمحاولة لتسليط الضوء وفق تصور معرفي إدراكي على التصور الذهني الذي من خلاله قام النحو العربي مضمونا ومفاهيم وتسميات.

الكلمات المفتاحية: نحو، أصول نحو، علل، أصول، قواعد.

Abstract: This paper is the introduction to a larger study of the cognitive maneuvers that have for long characterized linguistic studies, especially syntax. The early studies of Arabic syntax were, for most scholars, hindered by the apprehension of error. However, later developments in the field have helped scholars to move beyond theorization and investigate the reasons in their fundamental meaning as they are used in syntactic studies. Such a development in the study of syntax is a major breakthrough in the history of Arabic Islamic civilization and human civilization at large. Accordingly, this study adopts a perceptual cognitive

approach to investigate the mental perception from which Arabic syntax originated.

Key- words : *Grammar, oussoul, ilal, rules, nahw*

– مقدمة:

كان من الطبيعي أن تمر الثقافة العربية الإسلامية ككل الثقافات منذ نشأتها إلى الآن بمراحل من التّطور تجعل البحث عن نظرياتها جزءا من العمل العلمي لفهم ما سبق ثم البناءِ عليه. ولعل أقدمَ ما ظهر في الحضارة العربية الإسلامية هي العلوم التي اتصلت بالقرآن نظرا للمكانة التي احتلها النّص القرآني عقيدةً ومعاملاتٍ وتشريعًا وبيانًا إذ المعطى البياني في القرآن من أهم المعطيات التي انبنت عليها البحوث الأولى في اللغة العربية وفي الفقه وأصوله والتفسير وعلم الكلام وغيرها من علوم القرآن.

ولكنَّ البحوثَ المتصلة باللغة العربية لغةِ القرآن لم تقف عند حدود النظر في القرآن وتدبُّره بل تشعَّبت واختلفت، ثم اصطُلِح على تسميتها بـ"علوم العربية" و"العلوم العربية" و"علم اللسان" و"علوم اللسان العربي" ويُقصَدُ بها المعجمُ والنحوُ، والصَّرْفُ: تصريفا واشتقاقا، والبلاغةُ معانيَ وبيانا وبديعا، والعَروضُ. وإذا كانت إمكانية الفصل بين هذه العلوم ممكنةً إجرائيا فإنها من حيث علاقتُها بالبحث عما به يكون البيان مترابطة تصح نسبتها مجتمعة "علوم" إلى المفرد "العربية".

ويُعتبر "النحو" – ويسمَّى أيضا "علم العربية"– من أقدم علوم العربية تصنيفا بعد "علم المعجم" الذي أسس دعائمَه "الخليل بن أحمد الفراهيدي" بكتابه المنسوب إليه "كتاب العين". وقد تشكَّل النحو في ظروف تتجاذبها دوافعُ دينيةٌ وأخرى حضاريةٌ لذلك اتسعت مباحثُه وتعددت أبوابُه وكان بحثا في سبل سلامة التعبير وتجاوز اللحن من ناحية، وبحثا في العلل والأسباب التي يمكن أن

تفسِّر الظواهر اللغوية من ناحية أخرى. وفي سياق البحث عن هذه العلل والأسباب وُلِد جهاز نظري واسع على مدى قرون من الزمن يتصل بالمباحث اللغوية وهو ما نريد أن نسلط عليه بعض الضوء في هذا العمل ليكون نواة لبحث أوسع في ما يتعلق بالفكر العربي الإسلامي: هل حكمته مناويل أم حكمه منوال معرفي واحد اتخذ أشكالا مختلفة لكنه في النهاية منوال في صيغة المفرد. وليست هذه الورقات سوى تمهيد لهذا العمل الذي نراه ضخما خاصة إذا قورب مقاربات مختلفة وخاصة في ضوء هيمنة المنوال العرفاني (الإدراكي) في العلوم والمعارف.

1/ نشأة "علم النحو" وظهور "الكتاب" لسيبويه:

1-1 نشأة علم النحو: حفَّت بالتأريخ لنشأة النحو في كتب التراث رواياتٌ مختلفة وصل بعضُها حدَّ التلفيق والتركيب وبلغ بعضها حدَّ «الخرافات الروائية»[1] و«ما من شك في أنَّ فيها من الخيال أكثر مما فيها من الواقع، ومن الأسطورة أكثر مما فيها من الحقيقة»[2]. ولكن «أغلب النصوص المؤرخة لنشأة النحو العربي تؤكد أنها نشأة ارتبطت بتحصين اللغة العربية ضد تفشي ظاهرة اللحن».[3]واللحن مصطلح استعمل استعمالات مختلفة في العربية[4] ولكن شاع تداوله بمعنى الغلط في استعمال قواعد اللغة، ولذلك قال أبو علي الفارسي[ت 377هـ]: «إنما دخل هذا النحوُ (أي اللحن والغلط على هذا النحو والشاكلة) كلامَهُم لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يستعصمون بها وإنما تهجم بهم طباعُهم على ما ينطقون به فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد».[5]. واللحنُ كان قد سُمع حتى في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) ذلك أنه سمع رجلا يلحن فقال: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ"، فسمَّى اللحنَ ضلالا وقال عليه السلام "رحم الله امرأً أصلح من لسانه»[6]. وقال "أبو الطيب اللغوي" [ت

351 هـ]: «واعلم أنَّ أول ما اختلَّ من كلام العرب وأحْوَجَ إلى التعلُّم الإعرابُ لأنَّ اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعرِّبين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم».[7]وقد عُدَّتْ ظاهرة اللحن استنقاصا من قيمة العربي حتى قال أبو بكر الصديق: «لَأَنْ أقرأَ فأُسْقِط أحبُّ إليَّ من أن أقرأ فألحن».[8]

ومن الروايات المؤكدة لوجود اللحن تلك الرواية المشهورة[9] حول الخطإ في قراءة آية من سورة "التوبة" وهي قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُ ۚ﴾ (سورة التوبة، الآية 03). فقد قرأها أعرابي بجر لفظ "ورسولِه" معطوفا على "المشركين" فأصبح الرسول داخلا في المتبرَّإ منهم وهو أمر مخالف للمنطق والسياق إذ هي تُقرأ بالرفع على الاستئناف فيكون الرسول أيضا متبرِّئا لا متبرَّءًا منه.

ومن حالات اللحن المروية في التراث أيضا أنَّ رجلا دخل على زياد بن أبيه فقال: «إن أبينا هلَكَ وإن أخينا غصَبَنا على ميراثنا من أبانا" فقال زياد: "ما ضَيَّعتَ من نفْسِك أكثرُ مما ضيَّعْتَ من مالِكَ».[10]وإنما سُقت هذه الروايات لأبرز أنَّ السبب الأول الذي قدح نشأةَ علم النحو كان "اللَّحن"، ولكن إذا كانت الروايات متفقة في أنَّ من أهم أسباب نشأة النحو ظاهرةَ اللحن –وهو سبب غير كاف لكنه كان هو الأول والقادح– فإنها اختلفت في إرجاع نشأة النحو إلى شخص بعينه تعتبره "واضع علم النحو"، يقول السيوطي [ت 911 هـ] في المزهر: «ثم كان أولَ من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه».[11]ولذلك قال "ابن الانباري" [577 هـ] في نزهة الألباء: «والصحيح أنَّ أولَ من وضع النحو علي بن أبي طالب لأنَّ الروايات كلها تسند إلى أبي الأسود وأبو الأسود يسنده

إلى علي فإنه رُوي عن أبي الأسود أنه سئل فقيل له من أين لك هذا النحو؟ قال لفقت حدوده من علي بن أبي طالب».[12]

ثم تناقل ما كتبه أبو الأسود من جاء بعده مثل "عنبسة الفيل" (عنبسة بن معدان الفهري ولا يُعرف تاريخ وفاته عدا أنه في القرن الهجري الأول) ثم "ميمون الأقرن" وهما متعاصران و"عبد الله بن إسحاق الحضرمي" [ت 117 هـ] و"يحيى بن عمر" [ت 129 هـ] و"أبو عمرو بن العلاء [ت 154 هـ]" الذي يُروى عنه أنه كتب كتابين في النحو لم يصلا إلينا هما "جامع" و"إكمال"، وتلميذه "عيسى بن عمر" [ت 149 هـ] و"الخليل بن أحمد الفراهيدي [ت170 هـ]". ويبدو من المرويات أن الآراء النحوية الأولى كانت تُتداول شفويا دون وجود تدوين وأن من أوائل التدوين في اللغة "كتاب العين" للخليل واضعِ علم العَروض وهو كتاب في مجال المعجم وقد صدَّره بمقدمة عن الاشتقاق وطريقة عمله في كتابه، ثم تلاه "الكتاب" لسيبويه تلميذه [ت 180 هـ].

والحقيقة أنَّ البحث في مَن إليه يرجع وضع علم النحو مبحثٌ غيرُ ذي بال لسببين:

أولهما أنه ليس يعنينا الواضع بقدر ما يعنينا الموضوع خاصة مع ما علمناه من صراع الفرق الإسلامية ورغبة كل فرقة أن يكون الفضل إلى من إليه ينتصر، ولذلك تكفينا من تاريخية النشأة معرفة الظروف الحافة.

وثانيهما أنَّ نشأة علم مَّا لا يمكن أن تكون "طَفْرَة" في لحظة خارقة بل هي متراكِمُ أسباب في سيرورة تاريخية لثقافة ما، وعليه فإنَّ نسبة علمٍ إلى شخص ليس في أحسن حالاته إلا تسامحا في الاستعمال اللغوي من باب المجاز على اعتبار أن ذلك الشخص هو أول من اشتغل عليه فاعتُبر الأولُ كالوالد الذي خلق هذا العلم، وإلا فالعلم ينشأ من متراكِم اجتهادات وبحوث لا من مفرَدِ آراء.

ولذلك يكون البحث في أسباب ظهور هذا العلم أهمَّ من البحث في واضعه ويمكن أن نجمل أسباب ظهوره في ما يلي:

- سبب ديني: يعود إلى مركزية النص القرآني فقد «دأب المسلمون منذ نشأة الإسلام ونزول الوحي على اعتبار القرآن كلاما متميزا ممتازا على الكلام البشري»،[13] لذلك خافوا عليه اللحن.
- سبب حضاري: ويتلخص في الخوف على اللغة من عُجمة الأعاجم الذين دخلوا في الدين أفواجا فخيف أن يؤثّروا في اللغة باللحن أكثر من أن يتأثروا بها، و«اللحن في صدر الإسلام كان لا يزال قليلا بل نادرا وكلما تقدمنا منحدرين مع الزمن اتسع شيوعه على الألسنة وخاصة بعد تعرُّب الشعوب المغلوبة التي كانت تحتفظ ألسنتها بكثير من عاداتها اللغوية».[14]
- سبب فكري: نُضْجُ "العقل العربي" واستواؤه عقلا منتجا للمعرفة، وأول ما وقع الاشتغال عليه هو مجال "اللغة" لأنَّ العرب تميزوا في "البيان" أكثر من أي مجال آخر ولأن معجزة نبيهم كانت "كلامية" بيانية.

1-2 "الكتاب" أول كتاب في النحو العربي:

بلغ كتاب سيبويه من الريادة والفضل ما جعل القدماء يسمونه «قرآن النحو»،[15]وقال عنه "الجاحظ" «لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله وجميع كتب النحو عليه عيال».[16]وقيل أيضا: «لم يُعمَل كتابٌ في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه وذلك أنَّ الكتب المصنَّفة في العلوم مُضطَرّةٌ إلى غيرها وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره».[17]وقد بلغ أمر تعظيمه مبلغا مجازيا يُفهم أكثر عند وصولنا إلى العلاقة بين الفقه والنحو فقد قال الجرمي: «أنا مذ ثلاثون أُفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه»،[18]وهو قولٌ محمول على مجاز السببية فلما كان الكتاب سببا في البحث في الفقه كان كما لو أنَّ الفتيا صادرة منه «ذلك أنَّ أبا

عمر الجرمي كان صاحب حديث فلمَّا علم كتاب سيبويه تفقَّه في الحديث إذ كان كتاب سيبويه يُتعلَّم منه النظر والتفتيش».[19]

والكتاب أوَّلُ مصنَّف في هذا العلم، وسيبويه كان من تلاميذ "الخليل بن أحمد الفراهيدي" ولذلك أكثر من الاستشهاد به في "الكتاب"، وهذا الكتاب لم يكن مجهودا فرديا من حيث المضمون رغم أنه مجهود فردي من حيث التصنيف، فالمتأمل في الكتاب يرى وفرة آراء نحوية تُنسب لأشخاص آخرين معاصرين أو سابقين لسيبويه وعلى هذا الأساس يكون كتاب سيبويه سبْقا في تدوين العلم لا في ابتكاره.

وميزة "الكتاب" الأولى أنه أولُ أثَرٍ يجعل قواعد استعمال العربية مصنَّفة مبوبة وإذا كان المنحى الغالب عليه نحويا فإننا نجد فيه مباحثَ صرفية تصريفية واشتقاقية كما لا نعدم إشارات بلاغية تأويلية بيانية، ولكنَّ غلبةَ المباحث النحوية جعلت الكتاب مصنفا نحويا يمكن أن نتمثل من خلاله أنَّ "علم النحو" في العربية مصطلح يُطلَق على المباحث العلمية التي تعلقت باللغة العربية من حيثُ تعالقُ الكلم ونظمُه وتركيبُه داخل الجملة.

كان الكتاب إذن خلاصة آراء شيوخ سيبويه (الخليل بن أحمد الفراهيدي، يونس بن حبيب، الأخفش الأكبر، أبو عمرو بن العلاء...) مضافا إليها آراء سيبويه وآراء من جايله من علماء اللغة ثم لما توفي سيبويه كان لتلميذه "الأخفش الأوسط [ت 205 هـ]" ومِن بعده "الجرمي" [ت 225 هـ] و"المازني" [ت 236 هـ] أدوارٌ كبرى في خدمة الكتاب الذي ذاع صيته فانتشر بين النحاة والمشتغلين باللغة على حدٍّ سواء، وظهرت كوكبة من العلماء المشتغلين بالنحو كالكسائي والفراء وثعلب، وهم الذين أسسوا بآرائهم ما سيُعرف بمدرسة الكوفة النحوية في مقابل المدرسة البصرية فانقسم النحو مدرستين كوفية وبصرية وبعدهما

أُخْرَيان بغدادية وأندلسية يمكن أن نلتمس فيها مجتمعة "نظريات نحوية" مختلفة ويمكن أن تكون مجالا للبحث في المنوال المعرفي المهيمن أو المناويل المهيمنة.

هذا وإنَّ وجود آراء مختلفة في الكتاب وعدم اقتصاره على آراء سيبويه يدل على أنَّ ميلاد علم أي علم لا يمكن أن يكون عملا فرديا بل هو نتاج سياق حضاري ونتاج مجهودات أفراد لا فرد واحد. وعلى هذا الأساس نفهم أن نشأة النحو لم تكن "طَفْرَةً" وأنه من بين أسباب النشأة بداية نضج "العقل العربي" في ما يتعلق ببحثه في لغته وهو نضج لم يكن وليدَ البيئة العربية فقط بل أسهمت فيه أنماط تفكير الحضارات التي دخلت الإسلام من حيث ندري ولا ندري، فقد اكتشف العرب أن لتلك الأمم كتبا ومعارف مدونة من ثقافتهم وأنَّ من بين مصنفاتهم ما يتعلق بلغتهم وعلاقتها بالفكر والثقافة والحضارة.

2- من النحو إلى أصول النحو:

2- 1 النحو: حدٌّ واحدٌ أم حدود؟:

2-1-1 التّعريف بالحد:

بالرجوع إلى المدونة النحوية نجد تعريفاتِ النحو كثيرةً والحدَّ حدودًا، لذلك قال "السيوطي" في الاقتراح «للنحو حدود شتى»[20] ذلك أنه بما أنَّ تعريفَ العلم يُسْتَخْلَصُ من مبادئه ومناهجه وثوابته ونظرياته، وبما أنَّ مناهج النحويين قد اختلفت، اختلفت تعريفاتُ النحو. لكنها وإنِ اختلفت في التفاصيل لم تختلف في الجوهر الذي هو البحث في كلام العرب لغاية حماية المتكلم من الوقوع في الخطإ ولغاية ضبط علم يبحث في هذه اللغة. وقد تعددت التعريفات بتعدد علماء النحو وتعدد المدارس عبر قرون من الزمان تنتهي تقريبا إلى القرن الخامس هجريا إذ «لم يُكتَبْ للدراسات اللغوية العربية أن تنموَ في ما بعد القرن الخامس الهجري،

فلقد كان كل جهد يُبذل بعد ذلك القرن إما في سبيل الشرح وإما في سبيل التعليق وإما في سبيل التحقيق والتصويب».[21]

وقد دأبتْ كتبُ التراث النحوي على تعريف النحو بالحد فيقولون «حَدُّ النحو هو...»، وهذا منحى فلسفيٌّ في الأصل للتمييز بين ماهية الشيء وبين حدِّه، وقد عمد الفلاسفة والمتكلمون إلى التعريف بالحد لأنهم وجدوا أنَّ "الحدَّ" في الأفهام هو "تصوُّرُ كُنْهِ الشيء وتمثُّلِ حقيقته في نفوسهم لا لمجرد التمييز ومتى حصل التصور بكماله تبعه التمييز»[22]، ولذلك كان دأْبُ كثير من العلماء في مجالات مختلفة –ومنها مجال الدراسات اللغوية– أن يعمدوا إلى تعريف ما يريدون تعريفه تعريفا بالحدِّ و«الحدُّ مأخوذ من أصل الشّيء الذي منه كونُهُ، وفصلِه الذي به تفصَّل من غيره، فإنَّ حدَّ الحيِّ هو الجسم الحسَّاسُ المتحرّكُ، فالجسم أصله، والحسَّاسُ والمتحرّكُ فَصْلاَهُ اللَّذان ينفصل بهما من غيره من الأجسام التي لا تتحرك ولا تُحِسُّ».[23]والحدُّ أيضا «ما يدلُّ على ذات الشيء المحدود ويُميِّزه عن غيره بما يحصره فلا يدخل فيه ما ليس منه ولا يخرج عنه ما هو له».[24]ويقول "ابن يعيش" [ت 643 هـ] في "شرح المفصل للزمخشري" [ت 538 هـ]: «اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزا ذاتيا حدُّوه بحد يُحصِّل لهم الغرضَ المطلوب... وهذه طريقة الحدود أن يُؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة والقريب منه أدل على حقيقة المحدود لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة».[25]ومثال ذلك أننا في تعريف الاسم نقول هو "كلمة" فنعبر على جنس بعيد ومفهوم عام ثم نقول "تدل على معنى غير مقترن بزمان" فنعبر على جنس قريب ومفهوم خاص. وقد يُسَمُّون الحدَّ "المعرِّفَ"، يقول "الفاكهي النحوي" (972 هـ): «اعلم أنَّ الحدَّ والمُعرِّفَ في عُرْفِ النُّحاة والفقهاء

والأصوليين اسمان لمُسَمًّى واحدٍ وهو ما يَمِيزُ الشيءَ عما عَدَاه ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا».[26]

2-1-2 حَدُّ النحو حُدُود:

قال "ابن السراج" (316هـ) في "الأصول": «النحو إنما أُريدَ به أن يَنْحُوَ المتكلم إذا تعلَّمَهُ كلامَ العرب. وهو علمٌ استخرجه المتقدِّمون فيه مِن استقراء كلام العرب حتَّى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة».[27]

وقال "ابن جني" (392هـ) في حدِّ النحو في "الخصائص": «هو انتحاء سَمْتِ كلام العرب في تصرُّفِه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنَّسَب والتركيب وغير ذلك، ليلحقَ مَنْ ليس مِن أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطقَ بها وإنْ لم يكن منهم، وإنْ شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها. وهو في الأصل مصدرٌ شائعٌ أي "نحوتُ نحوا" كقولك "قصدت قصدا" ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم كما أنَّ الفقه في الأصل مصدر فقِهتُ الشيءَ أي عرفته ثم خُصَّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم وكما أنَّ بيتَ الله خُصَّ به الكعبة وإنْ كانت البيوتُ كلُّها لله، وله نظائرُ في قصر ما كان شائعا في جنسه على أحد أنواعه».[28]

وقال "السكاكي" [ت 626 هـ] في مفتاح العلوم: «اعلم أنَّ علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب في ما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطإ في التركيب من حيث تلك الكيفية».[29]

وقال "ابن عصفور" (669هـ) في "المقرّب": «النحو عِلْمٌ مُسْتَخْرَجٌ بالمقاييس المستنبَطة من استقراء كلام العرب المُوصلةِ إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي

يأتلف منها وتبيين أحكامها»،[30] ويشير "السيوطي"(911هـ) إلى أنَّ"ابن الحاج"[31] قد انتقده «بأنه ذكر ما يُستخرَجُ به النحو، وتبيينُ ما يُستخرج به الشيء ليس تبيُّنا لحقيقة النحو».[32]

وقال "أبو حيان الأندلسي النحوي" (745هـ) في "البحر المحيط" محددا الوجهَ الثانيَ من وجوه النظر في القرآن: «معرفةُ الأحكام التي للكَلِمِ العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها ويؤخذ ذلك من علم النحو».[33]

وقال "الشريف الجرجاني" (816هـ) في "التعريفات": «النحو: هو علمٌ بقوانينَ يُعرَفُ بها أحوالُ التراكيب العربية مِن الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النحو علمٌ يُعرَفُ به أحوالُ الكَلِمِ من حيث الإعلالُ، وقيل علمٌ بأصول يُعْرَفُ بها صِحَّةُ الكلام وفسادُه».[34]

وخلاصة ما سلف وغيرِه من تعريفات النحاة:

– أنَّ النحو صناعة، وأنَّ النُّحاةَ ترددوا بين ما في النحو مما هو نظمٌ وتركيبٌ وبين ما فيه مما يتصل بما نسميه اليوم الصرف كما في تعريف "أبي حيان النحوي" (معرفة الأحكام التي للكلم العربية من جهة إفرادها)، وكما في تعريف الجرجاني (وقيل النحو علمٌ يُعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال)، وذلك راجع إلى أنَّ الفصل بين علوم اللغة المختلفة لم يحدث إلا لاحقا بعد أن استقام كل علم بخصائصه ومباحثه واصطلاحاته. فالمتتبع لتطور المصطلحات المتعلقة بعلوم اللسان العربي كلِّها يلحظ اضطرابا في استعمال كثير من الاصطلاحات فقد صُنِّف كتاب سيبويه على أنه كتاب في النحو ولكنه بَحَثَ في الأبنية الصرفية والأصوات وغير ذلك مما ينتمي اليوم إلى علم الصرف كما رأينا، وكذلك نرى في تعريف ابن جني أنَّ للنحو مسائلَ مختلفةً ومباحثَ متعددة من «إعراب وغيره، التثنية، الجمع، التحقير، التكسير، الإضافة، النسب، التركيب وغير

ذلك».[35]ومعلوم أنَّ بعض هذه المسائل هو مما ينتمي اليوم إلى علم الصرف. فوضوح الأقسام في علوم العربية كان متأخرا وقد «ظل كثير من النحويين يعدون النحو شاملا لكل هذه الدراسات فالنحو عندهم يتناول كل ما يتعلق بالكلمة والجملة».[36]

– أنَّ النحو عِلْمٌ به نستخلص قوانينَ الكلام في العربية كي يكونَ أداءُ مُتَعَلِّمِهَا الوافِدِ كأداء مَنْ يتكلمها مَنْشَأً وسَليقةً ووِراثةً من العرب الخُلَّص الذين «خشي أهل العلوم منهم أن تفسُد تلك الملَكة رأسا ويطولَ العهد بها فينغلقُ القرآن والحديثُ على المفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطَّردة شِبْهَ الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه مثل أن الفاعل مرفوعٌ والمفعولَ منصوبٌ والمبتدأَ مرفوعٌ. ثم رأوا تغيُّرَ الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعرابا وتسمية الموجب لذلك التغير عاملا وأمثالِ ذلك، وصارت كلُّها اصطلاحاتٍ خاصَّةً بهم فقيَّدوها بالكتاب وجعلوها صناعةً لهم مخصوصة. واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو».[37]

– أنَّ النحو في أصل نشأته تقعيدي وظيفي إذ كانت «وظيفة النحو استخراج مبادئ اللغة ونُظمها استنادا إلى الاستعمال المشترَك أو ما يُظنُّ أنه استعمال مشترك وغايته القصوى حماية اللغة من الفساد والحرص على أن تواصل أداء وظيفتها الأصلية: الإبلاغ»،[38]وفَيْصَلُ الإبانةِ والإبلاغِ هو الإعرابُ ولذلك اختلط مصطلح النحو بمصطلح الإعراب واستُعمل المصطلحان أحيانا مترادفيْن وهو ما سنبينه في مرحلة لاحقة.

2–2 علم أصول النحو:

حظِي علم النحو بالمرتبة الأعلى في اهتمام اللغويين أوانَ بَحْثهم في علوم اللسان العربي كما سماها "ابن خَلْدون" إذ يرى أنَّ «الأهمَّ المقدَّمَ منها هو النحو إذ به يُتبيَّنُ أصول المقاصد بالدلالة فيُعرَفُ الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر ولولاه لجُهِل أصلُ الإفادة...فلذلك كان علمُ النحو أهمَّ من اللغة إذ في جهله الإخلالُ بالتفاهم جملةً وليستْ كذلك اللغة».[39]فالنحو يبحث في كلام العرب واستعمالاتهم وتلك هي مادته، وموضوعُه تعالقُ الكَلِم وتركيبُه، لكنَّ تطورَ الدرس النحوي أخرج هذه البحوث من النحو إلى أصول النحو ولذلك يقول ابن السراج: و«اعتلالات النحويين على ضربين:

- ضربٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع.
- وضربٌ آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا لِمَ صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا».[40]

فتطوُّرُ الدرس النحوي انتقل بالبحث من رصد الظاهرة إلى تعليلها لكنَّه تعليل محكوم بأدلة هي في الغالب مشتركة بين النحاة فـ«أدلة صناعة الإعراب ثلاثة: "نقل" و"قياس" و"استصحاب حال". فأما النقل فالكلامُ العربيُّ الفصيحُ المنقولُ النقلَ الصحيحَ الخارجُ عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة. وأما القياس فهو حَمْلُ غيرِ المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم، وإنما لمَّا كان غيرُ المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه. وكذلك كلُّ مَقِيسٍ في صناعة الإعراب. وأما استصحابُ الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقُّه في الأصل عند عُدْمِ دليلِ النَّقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وإنَّ ما يُعْرَبُ منها لشبه الاسم، ولا دليلَ يدل على وجود الشبه، فكان باقيا على الأصل في البناء».[41]

هذه المباحث مثلت منعرجا في البحث النحوي واختلافا عن مألوف التصانيف في النحو وبها مر الدرس النحوي من الحكم والتقعيد إلى تعليلات الأحكام التي في قواعد النحو و«معلوم أنه لكي يُصاغ علمٌ صياغة دقيقة لا بد له من اطراد قواعده وأن تقوم على الاستقراء الدقيق وأن يُكفل لها التعليل وأن تصبح كل قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا».[42]وهذه القاعدة ليست حكرا على علم دون علم لذلك شهد النحو بعد نشأته تطورا وبهذه المباحث التعليلية ظهر "علم أصول النحو".

وخلاصة ما كان من رصد لتطور الدرس اللغوي من النحو إلى أصول النحو أنه لما استقامت هذه الصناعة وضبطت مصطلحاتها وأرسى القائمون بها دعائمها ظهر علم الأصول الذي بمقتضاه تحدد كثير من الجهاز النظري الذهني وقد قسم المنصف عاشور هذه الأصول إلى قسمين:

- أصول نظرية أو مبادئ: وذلك كالبحث في أقسام الكلام وهي «ظاهرة تلازم علم النحو منذ بداية العلوم اللغوية في أبعد عصورها وتندرج ضمن ما يُسمى بأصول النحو النظرية أو المبدئية إلى جانب ظواهر إعرابية أخرى كالإعراب والعمل والوظائف النحوية والجملة المتكونة من العملية النووية الإسنادية».[43]

●أصول منهجية: «تتعلق بطرق جمع المادة اللغوية وسماعها وابتكار النماذج والأمثلة حسب ضوابط وقواعد. ولئن عدَّ علماء الأصول النحوية أنَّ الأنواع هي القياس والسماع والإجماع واستصحاب الحال فإن ما يُستنبط من كتب التراث النحوي أكثره يقوم على الأصلين الأولين أي القياس والسماع».[44]

غير أنَّ هذه الأصول وقد تشكَّلت كانت قد مرَّت بمراحل طويلة امتدَّت قرونا وإن كنا في ما سبق قد اختصرنا المسافة الفاصلة بين علم النحو وعلم

أصول النحو فإننا في ما يلي سنعود بشيء من التفصيل إلى نشأة علم أصول النحو وهو ما سيمكننا من أن تكون هذه الورقات تمهيدا للبحث في المناويل المعرفية التي حكمت مسيرة النحو وأصوله.

3 – الاختلاف في واضع "علم أصول النحو":

ليس البحث في مَن إليه يُنْسَبُ ظهور علم أصول النحو مقصودا لذاته ولا هو بحث عن حقيقة تاريخية متصلة بشخص جريا على ما أسلفناه من أنَّ ظهور علمٍ لا يكون إلا خلاصة تراكم معرفي ومجهودِ أشخاص عبر الزمان كما قررناه عند الحديث عن كتاب سيبويه ونشأة النحو، ولكنَّ بحثنا في هذا الاختلاف بحثٌ في عدم استقرار المصطلح استعمالا وتداولا وهو سبب هذا الاختلاف في نسبة العلم إلى أول من أقرَّ مبادئه وجمَّعَ مفاهيمه، فقد تنازع ادعاءَ السبق في التأليف في أصول النحو عدةُ نحاة لذلك لا نجد يقينا ثابتا في بداية نشأة هذا الفن، فمن الدارسين من يُرجِع السبق إلى ابن السراج [ت 316 هـ] ويرى أنَّ اعتبار كتابه "الأصول في النحو" كتابا مؤسسا في علم أصول النحو منظورٌ فيه إلى أنَّ الدرس النحوي في هذا الكتاب قد أمسى على شاكلتين: شاكلة نحو القواعد وهو الأول ظهورا لأنه احتيج إليه لضبط قواعد اللغة خوف الوقوع في اللحن وضياع اللغو ومن ثمة الخوف على القرآن باعتبار حماية لغته كقدسية حمايته، والشاكلة الثانية هي شاكلة البحث في علل العلل وهو العلم الذي سيستقر باسم علم أصول النحو وهو ما صرح به ابن السراج في مدخل كتابه "الأصول في النحو" بقوله: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لِم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا».[45]

وهذا ما اعترف به الدكتور طمحمود محمد الطناحي" لكتابه "فهارس كتاب الأصول في النحو" حين اعتبر من حسنات "ابن السراج" في كتابه الأصول «الفصل الواضح بين لونين من الدرس النحوي يعمد أولهما إلى معرفة الطرق التي يُتوصل بها إلى معرفة كلام العرب والجري على سَننها في التعبير إفرادا وتركيبا مما يجوز أن نطلق عليه "النحو الوظيفي" ويخلص اللون الثاني إلى الكشف عن القواعد الكلية التي تُردُّ إليها مسائل النحو والصرف طلبا لمعرفة أصول هذه اللغة وفضلها على سائر اللغات».[46]

ولكن من الدارسين من يرى أنَّ ما سماه عللا لم يعْدُ أن يكون قواعد: «والقارئ لهذا الكتاب يدرك أن ما عناه بالأصول هو قواعد النحو الأساسية لا أدلته التي استنبطت منها هذه القواعد».[47]وهو ما برره بعض الدارسين بأنَّ العلل والأصول في تلك الفترة لم تكن سوى القواعد النحوية، يقول "تمام حسان": «وهناك كثير من الكتب التي تحمل كلمة الأصول ولكنها لا تعرض منهج النحاة من حيث هو منهج وإنما تعنى بأصول القواعد النحوية ككتاب الأصول لابن السراج وجمل الأصول للزجاجي ونحوهما»،[48]ويقصد بجمل الأصول كتاب "الجمل" للزجاجي وقد استعمل فيه المصطلح نفسه المستعمل في كتابه "الإيضاح في علل النحو". وعلى هذا الأساس أثبتنا أنَّ الذي يعنينا من الاختلاف في مَنْ إليه يُنسَبُ ظهور هذا العلم مجازا هو تدليلُه على اضطراب في المصطلح واستعمالاته حيث يجد الدارس في التراث النحوي كثيرا من الاختلاف في استعمال اصطلاح النحو وأصول النحو عند القدامى و«على هذا يجب التفريق بين مفهومين مختلفين لأصول النحو عند النحاة العرب:

–الأول: يعني القواعد الأساسية في النحو، والتي يمكن تسميتها بالأصول النحوية الثابتة.

– الثاني: يعني الأصول المنهجية التي قام عليها النحو العربي وانبنت عليه القواعد».[49]

والمتتبع لتاريخ علوم العربية يرى أن القسم الأول في الشاهد السابق وإن عُبر عنه بأصول النحو تجوزا فليس بمعنى الأصول التي هي علل وعلل العلل بل بمعنى القواعد والضوابط التي مثلت بدايات التصنيف في النحو ثم تلتها مرحلة الكتابة في أصول النحو التي جاءت «متأخرة عن نشأة النحو بما يقرب من ثلاثة قرون إذ يرجع أقدم ما وصلنا من هذه المحاولات إلى بعض الإشارات التي ذكرها "ابن السرَّاج" (316هـ) في كتاب "الأصول في النحو" و"الزجاجي" (337 هـ) في إيضاحه ثم وصلت إلى درجة من النضج والاكتمال على يد "ابن جني" (392 هـ) في خصائصه».[50]ولذلك نجد طابن جني" في الخصائص لا يرى "ابن السراج" ولا "الزجاجي" ولا غيرهما قد سبقه في التصنيف في أصول النحو فهو بعد إطراء كتابه الخصائص يبرر هذا الإطراء بقوله: «ذلك أننا لم نر أحدا من علماء البلدين [البصرة والكوفة] تعرَّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين في أوله ».[51]

وكذا فعل "السيوطي" في كتابه "الاقتراح في أصول النحو" في استنساب نشأة علم أصول النحو فلم يعترف لسابق بمن فيهم "ابن الأنباري" و"ابن جني" و"الزجاجي" و"ابن السراج" بفضل في هذا المجال أي التبويب والتصنيف في "علم أصول النحو"، يقول في تمهيد كتابه "الاقتراح": «هذا كتاب غريبُ الوضع عجيبُ الصنع لطيفُ المعنى طريفُ المبنى لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله في علم لم أُسبق إلى ترتيبه ولم أُتقدَّم إلى تهذيبه وهو "أصول النحو" الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في

متفرقات بعض المؤلفين وتشتت في أثناء كتب المصنفين فجمعُه وترتيبه صنع مخترعٌ وتأصيله وتبويبه وضع مبتدَعٌ لأبرز في كل حين للطالبين ما تبتهج به أنفس الراغبين».[52] وواضح من هذا التمهيد يقين السيوطي في ظنه أنه لم يُسبق إلى مثل هذا التأصيل للأصول في النحو، والحق أنَّ في ذلك نظرا وتوقفا. وهو نفسه قد استشعر عظم ما أقدم عليه فاستدرك ليعترف بأفضال من أخذ عليهم في هذا الباب ومنهم "ابن جني" وقد توفي بعد وفاة "ابن السراج" بـ76 سنة. يقول السيوطي: «واعلم أني قد استمددت في هذا الكتاب كثيرا من كتاب الخصائص لابن جني فإنه وضعه في هذا المعنى وسماه "أصول النحو" لكن أكثره خارج عن هذا المعنى ليس مرتبا وفيه الغث والسمين والاستطرادات فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى بأوجز عبارة وأرشقها وأوضحها معزوا إليه وضممت إليه نفائس أخر ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية والأدب وأصول الفقه وبدائع استخرجتها بفكري».[53]

ولكنَّ كثيرا من الباحثين لا يرون للسيوطي الفضل في تأسيس هذا العلم بل يرجعونه إلى "الأنباري"، يقول محمود أحمد نحلة: «وليس من شك في أنَّ الجهد الأساسي في هذا العلم قام به ابن الأنباري مفيدا من ثقافته الفقهية العميقة فكان طبيعيا أن يتأثر مناهج الأصوليين من الفقهاء ويحذو حذوَهم في كتابه لمع الأدلة في أصول النحو».[54] وهو ما بدا واضحا في كثير من مواطن "اللُّمَع" دون أن يحيل على علم الفقه مباشرة لكنَّ تشابه المنهج والغاية غير خفي ومن ذلك ما أثبته في تحديد فائدة علم أصول النحو: «وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطإ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر من عوارض الشك والارتياب».[55]

وقد سبق "الأنباري" ثلاثة من أشهر من كتب في هذا العلم لكنه لم يعتبرهم مؤسسين وهم "ابن السراج" و"الزجاجي" و"ابن جني" وانساق وراء هذا الاعتبار كثير من الباحثين الذين يرون أنَّ "الزجاجي" فعل ما فعله "ابن السراج" من حيث حديثه عن العلل بمعنى القواعد النحوية لا بمعنى العلل الأصولية فهو وإن نفى أن يكون أحدٌ قد كتب في العلل قبله فإن نفيه يؤخذ فقط من حيث إفراد كتاب للعلل النحوية وذلك حين يقول: «هذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول لأنَّ الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جدا ولم أر كتابا إلى هذه الغاية مفردا في علل النحو مستوعبا فيه جميعها وإنما يُذكر في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها مع خلو أكثرها منها»،[56]وهو قول فيه نظر ولا يحمل إلا محمل التجوز باعتباره أول كتاب يجمع العلل ويبوبها هذا التبويبَ لا أنه أول من تعرض للعلل فقبله "ابن السراج" وقبل "ابن السراج" نجد "الخليل"، فتأكيد "الزجاجي" على أنَّ جديد كتابه "الإيضاح" هو البحث في العلل لا يمكن أن ينسي الباحث أن البحث في العلل كان من أيام "الخليل بن أحمد" أستاذ "سيبويه" فقد كان يسمي ما يستنتجه عن استعمالات العرب عللا نحوية، يقول "شوقي ضيف": «والخليل هو أول من بسط القول في العلل النحوية».[57] بل إن من النحاة من يعترف بأن الخليل كان أقيسَ من اشتغل بالنحو، يقول عنه "السيرافي": «كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه».[58]والمتتبع لتشكل مفاهيم علم أصول النحو ومصطلحاته يرى أن بعض شذراتها مبثوثة هنا وهناك في كتب الأولين لكن ليست قائمة الذات محدودة حدا جامعا مانعا لأنها تمارَس ولمَّا تستو علما أي أنَّ «هذه الأصول كانت قائمة في أذهان النحاة وهم يؤسسون النحو العربي وفي كتاب سيبويه شواهد كثيرة عليها لكن الصياغة المنهجية لهذه

الأصول مجتمعة تمت له على يد ابن جني وابن الانباري ثم السيوطي فاستوى بذلك علما له منهجه وحدوده».[59]ولذلك يكثر استشهاد النحاة بآراء سيبويه وغيره من الذين تلمسوا شيئا من الأصول في مصنفاتهم دون تسميتها.

وقد تبع "صراعَ الاستنساب" الذي قام به نحاة الأصول "صراعُ نسبة" قام به المحققون فقلَّ أن تجد محقق كتاب من كتب الأصول لا يحاول أن ينسب هذا العلم إلى من يحقق له كتابه، ولعل هذين التيارين تيار الاستنساب وتيار النسبة يكشفان قيمة هذا العلم من ثلاثة وجوه: أما الأول فكونه يدل على تأمل ونظر في ما وراء الظاهر من استعمال اللغة وهو إقرار بترقي العقل في مراقي عمق الفكرة حين يتطلبها وفق ما توفر من مناويل معرفية، وأما الثاني فالتبرؤ بذلك من مسألة التقليد والاستنساخ فقد مرَّ التراث العربي عموما واللغوي خصوصا بمراحل من الاستنساخ ظاهرة ليس فيها إضافة ظاهرة. وأما الثالث فالتدليل ضمنا على الاستفادة مما جاء به الانفتاح الحضاري من معارف الشعوب الأخرى لغاتٍ ومباحثَ فلسفية منطقية وغير منطقية وعلوما وغير ذلك مما له دور في تأكيد البصمة التي سيتركها الباحث في علمه إن كان هو أول من كتب في علمه ذلك والحق أنه أمر ممتنع لأننا لا نستطيع أن ننسب عِلْمًا لعَلَمٍ من الأعلام دون أن يكون مجازا على ترتيبه ما تفرق من أبوابه شذراتٍ قبله فحتى سيبويه جمع ما تناثر من آراء من سبقوه وأهمهم الخليل أستاذه فليس قولنا إن نشأة النحو كانت مع سيبويه قولا عدلا بأي شكل من الأشكال.

4 – الخاتمة

إنّ الحاجة إلى أصول النحو دعا إليها تطور علم النحو وحاجة المدونين واللغويين إلى كثير من مظاهر القياس في ما يستجد من أمر اللغة فبعد أن كان النحو مقتصرا على حماية اللغة العربية وحماية القرآن تخصيصا من اللحن ظهرت

حاجاتٌ إلى مزيد النظر في تفاصيل أخرى أعمق استمدت علوما كثيرة حتى استقامت علما قائما هو علم أصول النحو وهي مسائل انشغل بها كُتَّابها وباحثوها في عصورهم ولكن عبر الزمان اختلفت الآراء منها حتى رآها البعض ترفا فكريا ودعا إلى تجاوز كثير منها وهو ما بدا في فكر ابن مضاء القرطبي وخاصة كتابه "الرد على النحاة"، ورآها آخرون مرحلة من مراحل تطور الفكر العربي لم نعد نحتاجها ورآها آخرون مرحلة تحتاج إلى بعض تعديل ليواكب ما نعيشه في القرون المتأخرة وظهرت بذلك دعوات إلى "إحياء النحو" وهو عنوان كتاب لإبراهيم مصطفى قدمه طه حسين، وقامت محاولات أخرى كأعمال تمام حسان وإبراهيم أنيس تحاول هنا وهناك لَأْمًا وجمعا وتجاوزا وتطويرا، غير أنَّ كل هذه المواقف مهما اختلفت لا يمكن أن تنكر أن مرحلتيْ تشكل النحو وتشكل أصول النحو لا يمكن أن تدرسا بمعزل عن العلوم التي استمدَّاها وأنها مهما فعلت لا يمكن أن تنكر أنها فتحت مجالات بحث واسعة في حضارة ناشئة يمكن اليوم أن تقارب مقاربات لسانية حديثة يكون لها من النتائج الإبداعية ما يواصل موكب العلوم والمعارف جميعها وخاصة في ما يتعلق بالعلاقة بين علوم العربية وعلوم أخرى مجاورة ساعدتها على التشكل كعلم الفقه وعلم أصول الفقه وعلم الكلام وغير ذلك وهو ما يمكن أن يمدنا برؤية صالحة للتناول النقدي في ما يتعلق بالمناويل التي حكمت الفكر العربي الإسلامي فعسى أن يكون الجزء الثاني من هذا العمل موجها لاستمداد العلوم هذا.

5- الهوامش:

1 – لمزيد الاطلاع على مختلف هذه الروايات يمكن الرجوع إلى كتاب سعيد الأفغاني "في أصول النحو" ص ص: 6–15. مطبوعات المكتب الإسلامي بيروت دمشق 1987.

2– قريرة توفيق: درس في تعلمية النحو العربي قدمه لنا في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة تونس، سنة 2008.

3 – المرجع نفسه.

4 – جاء في "لسان العرب": "اللحن من الأصوات المصُوغة الموضوعة وجمعه ألحان ولحون. و"لحَّن" في قراءته إذا غرَّد وطرَّب فيها بألحان، وفي الحديث "اقرؤوا القرآن بلحون العرب"، وهو أَلْحَنُ الناس إذا كان أحسنهم قراءة أو غناء. واللَّحْن واللَّحَنُ واللَّحانة واللَّحانيَّة ترْكُ الصواب في القراءة والنَّشيد ونحو ذلك... ورجل لاحنٌ ولحَّانٌ ولحَّانةٌ ولُحَنَةٌ: يُخطئ، وفي المحكم: كثير اللَّحْن، و"لحَّنه" نسبه إلى اللَّحْنِ". ابن منظور: لسان العرب، مادة [ل ح ن]، ج 13، دار صادر، لبنان، ط1، 1990، ص 379.

- وورد في معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: اللَّحْنُ: الخطأ النحوي الذي يقع فيه الإنسان أثناء الكلام أو القراءة ويكون ذلك في الإعراب أو في ترتيب كلمات الجملة ترتيبا يخالف قواعد اللغة، وقد يكون اللحن أيضا في نطق الألفاظ وقد يُقصد باللحن **catachresis** استعمال الكلمة في غير ما وُضعت له حقيقة أو مجازا كقولك: "بث الحاكم ألسنتَه في المدينة" تريد "جواسيسه" لأن الألسنة لا تُستعمل في معنى الجواسيس لا حقيقة ولا مجازا وإنما تستعمل العيون. على أنَّ المعنى الأصلي للّحن هو الميل والالتفات والتحول واستعملت كلمة "ألْحَن" بمعنى أفصح في الحديث الشريف "فلعل بعضكم ألحنُ من بعض" أي "أفصح"، واستعمل اللحن بمعنى الغناء في صدر الإسلام وبمعنى اللهجة كما في قوله تعالى "ولَتعرفَنَّهم في لحن القول" أي لهجته ثم استُعمل بمعنى الخطإ اللغوي حين عظُم اختلاط العرب بالأعاجم وطغى هذا المعنى على كل المعاني الأخرى حين عظم شأن النحو والنحاة أيام العباسيين. مجدي وهبة، كامل المهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، ط2، 1984، ص316. (وبعضه أخذاه عن إبراهيم أنيس في كتابه: "من أسرار العربية").

- وورد في معجم الأفعال المتعدية بحرف معنى آخر للفعل "لحن": "لحنْتُ له لحنا: قلت له ما يفهمه عني ويخفى على غيره". موسى بن محمد بن ملياني الأحمدي، معجم الأفعال المتعدية بحرف، دار العلم للملايين، لبنان.، ط3، 1986، ص324.
- وورد اللحن بمعنى الإلغاز والإخفاء أيضا في "التحرير والتنوير" في تفسير قوله تعالى "ولتعرفنَّهم في لحن القول" (محمد: 30): "ولَحْنُ القول الكلامُ المحالُ به إلى غير ظاهره ليفطن له من يراد أن يفهمه دون أن يفهمه غيره بأن يكون في الكلام تعريض أو تورية أو ألفاظ مصطلح عليها بين شخصين أو فرقة كالألفاظ العلمية (يعني تشتهر هذه الألفاظ بينهم فتكون كالاسم العلم الذي لا يخطئ الإنسان مسماه إذا سمعه). قال القَتَّال الكلائي: (الكامل):

ولقد وَحَيْتُ لكم لكيما تفهموا ولَحَنتُ لحنا ليس بالمرتاب

كان المنافقون يخاطبون النبي (صلى الله عليه وسلم) بكلام تواضعوه فيما بينهم، وكان النبي (صلى الله عليه وسلم) يأخذهم بظاهر كلامهم فنبهه الله إليه فكان بعد هذا يعرف المنافقين إذا سمع كلامهم". ابن عاشور محمد الطاهر: "التحرير والتنوير". ج26، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ص 122.

[5] – السيوطي: "المُزهِر في علوم اللغة وأنواعها" ج2، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 2009، ص 374.

[6] – ابن جني أبو الفتح عثمان: "الخصائص" ج3، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر، 2006، ص 246.

[7] – السيوطي: "المُزهِر في علوم اللغة وأنواعها"، ص 297.

[8] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[9] – روى القرطبي في تفسيره "الجامع لأحكام القرآن": "قدِم أعرابيٌّ في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: من يقرئني مما أُنزل على محمد صلى الله عليه وسلم قال: فأقرأه رجل "براءة" (أي سورة براءة) فقال: إن الله بريء من المشركين ورسولِـه بالجر، فقال الأعرابي: "أَوَ قد برئ الله من رسوله، فإنْ يَكُنِ الله برِئَ من رسوله فأنا أَبْرَأُ منه. فبلغ عمرَ مقالةُ الأعرابي فدعاه، فقال: "يا أعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟" فقال: "يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت من يُقْرِئُنِي فأقرأني هذا سورةَ براءة فقال: "إن الله

بريء من المشركين ورسولِه"، فقلت: أَوَ قد برئَ الله من رسوله، إنْ يَكُنِ الله برئَ من رسوله فأنا أَبْرَأُ منه"، فقال عمر: "ليس هكذا يا أعرابي"، قال: "فكيف هي يا أمير المؤمنين"، قال {إن الله بريء من المشرِكين ورسولُه}، فقال الأعرابي: "وأنا والله أبْرَأُ مما برِئَ الله ورسولُه منه"، فأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ألا يقرئَ الناس إلا عالِمٌ باللغة، وأمر أبا الأسود فوضع النحو". (القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، ج1، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، (د.ت)، ص:41.) وقيل إنها لم تكن مع عمر بن الخطاب بل وقعت لزياد بن أبيه وقيل بل لعلي بن أبي طالب وهي اختلافات لا تزيدنا شيئا من حيثُ مَن وقعت معه الحادثة.

[10] – النوري محمد جواد: "من المصادر العربية في النحو والصرف والأصوات والعَروض". ص: 43. دار الكتب العلمية بيروت لبنان. (د.ت).

[11] – السيوطي: "المُزهِر في علوم اللغة وأنواعها" ج2، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2009، ص 297.

[12] – ابن الأنباري أبو البركات: "نزهة الألبَّاء"، تحقيق محمد فاضل السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن، 1985، ص 21، 22.

[13] – الجطلاوي الهادي: "قضايا اللغة في كتب التفسير"، كلية الآداب سوسة تونس، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، ط1، 1998، ص 23.

[14] – ضيف شوقي: المدارس النحوية، دار المعارف، ط7، (د.ت)، ص 11.

[15] – هارون عبد السلام: من مقدمة تحقيق كتاب سيبويه: ج1، دار الجيل، لبنان، ط1، (د.ت)، ص24.

[16] – يعقوب إميل بديع: مقدمة تحقيق "الكتاب" لسيبويه، ج:1 ص: 8. دار الكتب العلمية. (د.ت).

[17] – سيبويه: "الكتاب"، ج1، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، لبنان، ط،1، 1988 ص5.

[18] – المصدر نفسه، ص 5، 6.

[19] – المصدر نفسه، ص 6.

[20] – السيوطي جلال الدين: "الاقتراح في أصول النحو"، ص23.

[21] – حسان تمام: اللغة العربية معناها ومبناها دار الثقافة الدار البيضاء المغرب 1994. ص: 11.

[22] – الغزالي أبو حامد: "معيار العلم في فن المنطق" والمسمى أيضا "منطق تهافت الفلاسفة". تحقيق سليمان دنيا. دار المعارف مصر. 1961. ص 267.

[23] – ابن وهب إسحاق بن إبراهيم: "البرهان في وجوه البيان" (وهو الكتاب الذي نُشر خطأً سنة 1930 بمصر تحت عنوان "نقد النثر" لقدامة بن جعفر)، ص69.

[24] – الكاتب علي بن خلف: "مواد البيان"، تحقيق: حسين عبد اللطيف، منشورات جامعة الفاتح، 1982، ص 29.

[25] – موفق الدين أبي البقاء بن يعيش الموصلي: "شرح المفصل للزمخشري"، ج1، قدَّم له ووضع له هوامشه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط1، 2001، ص 70.

[26] – الفاكهي النحوي المكي أبو عبد الله: "شرح كتاب الحدود في النحو" تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة القاهرة، مصر 1988، ص 49.

[27] ابن السراج: "الأصول"،ج1، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2009، ص39.

[28] – ابن جني أبو الفتح عثمان: "الخصائص" ج1، ص 34.

[29] – السَّكَّاكي أبو يعقوب يوسف: مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط1، 1983، ص 75.

[30] – ابن عصفور علي بن مؤمن: "المقرّب" ج1، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري. المُساهم. ط1، 1972، ص 45.

[31] – هو "أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الإشبيلي، يُعرَف بابن الحاج قرأ على الشَّلَوْبين وأمثاله وله على كتاب سيبويه إملاء، ومُصَنَّفٌ في الإمامة، وفي علوم القوافي ومختصر خصائص بن جني، ومُصَنّفٌ في حُكم السماع، ومُختصر المُسْتصْفى، وله حواشٍ في مشكلاته وعلى سر الصناعة، وعلى الإيضاح، ونقود على الصِّحاح، وإيرادات على المقرَّب". (كان

معاصرا لابن عصفور) ("بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة" لجلال الدين السيوطي ج1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، لبنان (د.ت)، ص 359.

[32] – السيوطي جلال الدين: "الاقتراح في أصول النحو"، ضبطه وعلق عليه "عبد الحكيم عطية"، راجعه وقدم له "علاء الدين عطية"، دار البيروني، ط2، 2006، ص24.

[33] – الأندلسي النحوي أبو حيان محمد بن يوسف: "البحر المحيط" ج1، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. شارك في تحقيقه زكرياء عبد المجيد النوتي، أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص106.

[34] – الجرجاني الشريف: "التعريفات"، الدار التونسية للنشر، 1971، ص 125.

[35] – ابن جني أبو الفتح عثمان: "الخصائص" ج1، ص 34.

[36] – حجازي محمود فهمي: "أسس علم اللغة العربية"، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2003، ص61.

[37] – ابن خلدون عبد الرحمان: "المقدمة"، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1 ، 2000، ص 442.

[38] – صمُّود حمَّادي: "التفكير البلاغي عند العرب"، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، ط2، 1994، ص47.

[39]– ابن خَلْدون عبد الرحمان: "المقدمة". ص: 442. دار صادر بيروت لبنان. ط1 /2000.

[40] – ابن السراج: "الأصول" ج1، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، مصر، 2009، ص ص39، 40.

[41] – ابن الأنباري: "الإغراب في جدل الإعراب"، تحقيق سعيد الغامدي، مطبعة الجامعة السورية، 1957، ص ص 45، 46.

[42] – ضيف شوقي: "المدارس النحوية ص: 18. دار المعارف القاهرة مصر. ط7/ 1992.

[43] – عاشور المنصف: "دروس في أصول النظرية النحوية العربية"، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005، ص7.

[44] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[45] – ابن السراج: "الأصول في النحو"، ج 1، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996، ص ص 35، 36.

[46] – الطناحي محمود محمد: فهارس كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السَرَّاج، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1986، ص4.

[47] – نحلة محمود أحمد: "أصول النحو العربي"، دار العلوم العربية، لبنان، ط1، 1987، ص17.

[48] – حسان تمام: "الأصول". ص: 11. عالم الكتب مصر 2000.

[49] – صالح محمد سالم: "أصول النحو" دراسة في فكر الأنباري"، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص 43.

[50] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[51] – ابن جني أبو الفتح عثمان: "الخصائص" ج1، ص 2.

[52] – السيوطي جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو، ص 15.

[53] – المصدر نفسه، ص ص15، 16.

[54] – نحلة محمود أحمد: "أصول النحو العربي"، ص 6.

[55] – الأنباري: لمع الأدلة (ضمن كتاب عنوانه: رسالتان لابن الأنباري وهما الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو)، وقد قدم للرسالتين وحققهما: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، 1971، ص 80.

[56] – الزجاجي أبو إسحاق: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبروك، دار النفائس، لبنان، ط3، 1979، ص 38.

[57] – ضيف شوقي: مقدمة كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي ء "ب"، تحقيق مازن المبروك، دار النفائس، لبنان. ط 3، 1979، ص 49.

[58] – الشاهد أورده عبد السلام هارون في تقديم تحقيقه لكتاب سيبويه "الكتاب" ج1، دار الجيل لبنان. ط1 (د.ت)، ص 11.

[59] – نحلة محمود أحمد: "أصول النحو العربي"، دار العلوم العربية، لبنان. ط1، 1987، ص6.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن الأنباري: "نزهة الألبَّاء"، تحقيق محمد فاضل السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن، 1985.
2. ابن الأنباري: "الإغراب في جدل الإعراب"، تحقيق سعيد الغامدي، مطبعة الجامعة السورية، 1985.
3. ابن الأنباري: لمع الأدلة (ضمن كتاب عنوانه: رسالتان لابن الأنباري وهما الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو). وقد قدم للرسالتين وحققهما: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، 1971.
4. ابن السراج: "الأصول"،ج1، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2009.
5. ابن جني أبو الفتح عثمان: "الخصائص" ج3، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة، مصر، 2006.
6. ابن خلدون عبد الرحمان: "المقدمة"، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1 ، 2000.
7. ابن عاشور محمد الطاهر: "التحرير والتنوير"، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.
8. ابن عصفور علي بن مؤمن: "المقرّب" ج1، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري. المُساهم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1972.
9. موفق الدين أبي البقاء بن يعيش الموصلي: "شرح المفصل للزمخشري"، ج1، قدَّم له ووضع له هوامشه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط1، 2001.
10. ابن وهب إسحاق بن إبراهيم: "البرهان في وجوه البيان" (وهو الكتاب الذي نُشر خطأً سنة 1930، بمصر تحت عنوان "نقد النثر" لقدامة بن جعفر)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، 1987.
11. الأندلسي النحوي أبو حيان محمد بن يوسف: "البحر المحيط". تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه زكرياء عبد المجيد النوتي، أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

12. الجرجاني الشريف: "التعريفات"، الدار التونسية، للنشر، 1971.
13. الجطلاوي الهادي: "قضايا اللغة في كتب التفسير"، كلية الآداب سوسة تونس، دار محمد علي الحامي صفاقس، تونس، ط1، 1998.
14. حجازي محمود فهمي: "أسس علم اللغة العربية"، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2003.
15. حسان تمام: "الأصول". عالم الكتب، مصر، 2000.
16. حسان تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994.
17. الزجاجي أبو إسحاق: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبروك، دار النفائس، لبنان، ط3، 1979.
18. السَّكَّاكي أبو يعقوب يوسف: مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط1، 1983.
19. سيبويه: "الكتاب"، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، لبنان، ط1، 1988.
20. السيوطي جلال الدين: "الاقتراح في أصول النحو"، ضبطه وعلق عليه "عبد الحكيم عطية"، راجعه وقدم له "علاء الدين عطية". دار البيروني، دمشق، ط2، 2006.
21. السيوطي جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية صيدا، بؤ، لبنان، 1964.
22. السيوطي: "المُزهِر في علوم اللغة وأنواعها" ج2، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 2009.
23. صالح محمد سالم: "أصول النحو"، دراسة في فكر الأنباري"، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006.
24. صمُّود حمَّادي: "التفكير البلاغي عند العرب"، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، ط2، 1994،.
25. ضيف شوقي: المدارس النحوية، دار المعارف، ط7، 1966.

26. ضيف شوقي: مقدمة كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي "ب"، تحقيق: مازن المبروك، دار النفائس، لبنان. ط 3، 1979.

27. الطناحي محمود محمد: فهارس كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السرَّاج، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1986.

28. عاشور المنصف: "دروس في أصول النظرية النحوية العربية"، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005.

29. الغزالي أبو حامد: "معيار العلم في فن المنطق" والمسمى أيضا "منطق تهافت الفلاسفة". تحقيق سليمان دنيا. دار المعارف مصر. 1961.

30. الفاكهي النحوي المكي أبو عبد الله: "شرح كتاب الحدود في النحو"، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، مصر، 1988.

31. القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، المكتبة التوفيقية القاهرة، مصر. 1988.

32. قريرة توفيق: درس في تعلمية النحو العربي قدمه لنا في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة، تونس، 2008.

33. الكاتب علي بن خلف: "مواد البيان"، تحقيق حسين عبد اللطيف، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، 1982.

34. نحلة محمود أحمد: "أصول النحو العربي"، دار العلوم العربية، لبنان، ط1، 1987.

35. نوري محمد جواد: "من المصادر العربية في النحو والصرف والأصوات والعَروض"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).

36. يعقوب إميل بديع: مقدمة تحقيق "الكتاب" لسيبويه، دار الكتب العلمية، القاهرة، (د.ت).

المعاجم:

37. ابن منظور: "لسان العرب". دار صادر، لبنان، ط1، 1990.

38. مجدي وهبة، كامل المهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مكتبة لبنان. ط2، 1984.

39. موسى بن محمد بن ملياني الأحمدي: معجم الأفعال المتعدية بحرف: دار العلم للملايين لبنان. ط3، 1986.